الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/EM.10/L.1
20 December 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

اجتماع الخبراء المعني بتنمية الموارد البشرية وتدريبها في مجال خدمات الدعم التجاري: مفتاح للنمو الذي يتيح إمكانات خاصة لأقل البلدان نموا

جنيف، ١٣-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

تنمية الموارد البشرية وتدريبها في مجال خدمات الدعم التجاري: مفتاح للنمو الذي يتيح إمكانات خاصة لأقل البلدان نموا

حصيلة اجتماع الخبراء

١- يرى الخبراء أن تنمية الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري توفر إمكانات هائلة على صعيد التنمية المستدامة وأن على الحكومات والمجتمعات المحلية والمؤسسات إيلاء اهتمام ذي أولوية لاتخاذ الاجراءات المناسبة.

٢- وعلى حين أن تنمية الموارد البشرية لغرض خدمات الدعم التجاري أساسية بالنسبة لجميع البلدان النامية يمكن لأقل البلدان نموا أن تستفيد استفادة أكبر نسبيا من الاجراءات ذات العلاقة وخاصة من الاجراءات التعاونية التي تتخذ فيما بينها وفيما بين البلدان الأخرى.

٣- وعلى ضوء دراستهم لأوضاع خدمات الدعم التجاري في البلدان النامية ومدى الامكانات المتاحة للتحسين من خلال تنمية الموارد البشرية نظر الخبراء في الاستراتيجيات وتوصلوا إلى الاستنتاجات المتعلقة بالاجراءات الواجب التوصية بها.

٤- ولتحقيق ودعم تطبيق السياسات الفعالة يلزم أن تتخذ اجراءات داخل البلدان ومن قبل الوكالات الدولية. والمقترحات المبينة أدناه التي تتصل تحديدا بخدمات الدعم التجاري ستسهل وتدعم بشكل ملحوظ مساهمة تلك الخدمات في التنمية من خلال توليد التجارة، مما يكون له أثره الايجابي في نوعية الحياة وتخفيف الفقر. ويتوجب، فوق كل شيء، أن تتوخى البلدان سياسة قوية في مجال تنمية الموارد البشرية فيما يتصل بخدمات الدعم التجاري وينبغي لها أن تطبقها بأمانة، كما ينبغي اتباعها على النحو الذي يبقيها مستدامة بغض النظر عن المساعدة الخارجية التي يمكن أن توفر ويكون لها نفعها من حين لآخر. وينبغي أن يتمثل دور الوكالات الدولية في الاقناع وتيسير الوصول إلى هذه الغاية.

٥- وتشمل التدابير الرامية إلى اتخاذ اجراءات داخل البلدان ما يلي:

(أ) ينبغي للحكومات أن تعتمد إطارا بسياسة عامة لتنمية الموارد البشرية وينبغي أن يوضع هذا الاطار بمشاركة الحكومة والقطاع الخاص. وينبغي للإطار أن يشمل مفهوم المجالس الوطنية لتنمية الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري، التي قوامها شراكات عامة/خاصة. وينبغي لمؤسسات القطاع التجاري، التي قد يهمها الدور المتمثل في كونها بؤرة العمل، أن تطبق السياسات ضمن هذا الاطار؛

(ب) التشجيع على تطبيق واعتماد اجراءات في مجال السياسة العامة ويلزم المسارعة ببدء تنمية الوعي؛ وهذا يمكن القيام به من جانب المؤسسات المحلية للتدبير أو الادارات العامة ولكن ينبغي أن يدعم ببرامج تضطلع بها الهيئات الدولية؛

(ج) والتطبيق الفعال لتنمية الموارد البشرية سيتعزز إلى حد كبير بوجود مؤسسات التنمية البشرية عالية الجودة مكرسة للخدمات المتصلة بالتجارة، على المستويين المحلي والإقليمي، وتغطي الوظائف التدريبية والاستشارية والتحليلية والبحثية. وينبغي أن تتطور هذه الوظائف من خلال المؤسسات القائمة أو داخلها، وينبغي للحكومة ولقطاع الأعمال والمؤسسات الدولية/الإقليمية أن تتعاون على وضعها؛

(د) ويعتبر التعاون الإقليمي والدولي أساسيا لتوسيع وتحسين تنمية الموارد البشرية ولتحديث الممارسات وخاصة في أقل البلدان نموا. ومثل هذا التعاون الصادر عن المجتمعات المحلية والمؤسسات ودوائر الأعمال يحتاج إلى تشجيع بواسطة السياسات الحكومية ويمكن أن يتعزز من خلال برامج الربط الشبكي لوكالات الأمم المتحدة. ويتعين كذلك على قطاع الأعمال أن يتقصى الاتصالات المهنية الممكن أن تشكل مصدرا للتعاون في مجال تنمية الموارد البشرية؛

(هـ) والتدريب ما هو إلا عنصر واحد فقط من عناصر تنمية الموارد البشرية، وينبغي للبلدان أن تطور الخدمات التدريبية واضعة في الاعتبار الحاجة للتغيير التنظيمي والمؤسسي الذي يضفي الفعالية على التدريب وتنمية الموارد البشرية؛

(و) وعلى ضوء الحاجة إلى إيلاء تنمية الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري أعلى الأولوية تقتضي الضرورة استحداث معايير وإجراءات عامة لأداء الواجبات المهنية المعنية وعليه يجب على القطاعين العام/الخاص اتخاذ مبادرات لوضع مقاييس وطنية مع تبسيط وتعزيز الاجراءات لتشجيع المهارة المهنية وتيسير تنمية الموارد البشرية تنمية متماسكة؛

(ز) يجب على القطاع الخاص أن يسلم بضرورة القيام بحملات المناشدة والدفاع التي تضمن إيلاء الأولوية العليا لتنمية الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري؛

(ح) والدوائر التجارية تحتاج إلى سياسات يتم التوصل إليها بالاتفاق المتبادل الذي يسلم بالمنجزات الممكن تحقيقها بفضل الكفاءة الشخصية وتحديد المؤهلات وقياس الأداء والعوائق التي تواجه في مجال تنمية الموارد البشرية لتحقيق مستويات أعلى. وينبغي للحكومة ولمجتمع الأعمال ولآحاد دوائر الأعمال التجارية التعاون كل بطريقته حتى تستخدم السياسات دور القطاع الخاص كمحرك لتنفيذ السياسات والتدابير المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وينبغي لدوائر الأعمال بوجه خاص القيام بما يلي:

'١' تحديد رؤية تقوم على أساس الثقة بالنفس والالتزام باستخدام الموارد الداخلية بدلا من الاعتماد على المساعدة والتمويل الخارجيين؛

'٢' استخدام المؤشرات لقياس تأثير الخطوات التي تتخذ لتحسين تنمية الموارد البشرية؛

'٣' التأكد من أن المديرين التنفيذيين يشتركون عن كثب في تنفيذ السياسة التي ترسم في مجال تنمية الموارد البشرية بما في ذلك تعيين وتطبيق خطط النهوض بالمهنة واتخاذ تدابير حافزة ذات صبغة نفسانية ومالية وتنطوي على مبدأ المقارنة بين الأكفاء والترقيات؛

'٤' وبالرغم من ضرورة الاعتماد على الذات ينبغي تشجيع التعاون والمساعدة الخارجيين في نطاق الخطط التي تضعها الشركة والحكومة والقطاع الخاص؛

'٥' أن يوضع في الاعتبار أن انتقال الموارد البشرية الذي يسمح للأشخاص بتغيير الشركة التي يعملون فيها من أجل اكتساب الخبرة يمكن أن يعود بمنفعة جمة شريطة أن يكون ذلك في إطار خطة مهنية ولا يشبه معدل دوران الموظفين وأثره السلبي؛

(ط) والمفـــروض في إطار السياسة العامة لتنمية الموارد البشرية أن يساعد القطاع الخاص على تعزيز خدمات الدعم التجاري بتشجيع تبني سياسات الخصخصة أو منح الامتيازات في مجال المرافق الأساسية في مجال النقل ولمتعهدي النقل ودراسات الجدوى التجارية والحد من البيروقراطية وتنشيط الاستراتيجيات التجارية وتسويق الخدمات. وينبغي، بوجه خاص، أن يدعم دور القطاع الخاص باتخاذ التدابير التي تكفل ما يلي:

'١' تشـــجيع ودعم قطاع الأعمال العام في الجهود الرامية للتكيف مع قواعد السوق الحرة ومن ثم تعزيز المنافسة التي تحفز تنمية الموارد البشرية؛

'٢' مســـاعدة القطاع الخاص على وضع حوافز للتدريب المتواصل داخل المؤسسة وخارجها بما في ذلك منح الزمالات لاكتساب وتحسين المهارات في إطار خطط مهنية سليمة؛

'٣' تغيير المواقف بحيث يرى التدريب على أنه استثمار وليس مجرد تكلفة هامشية الفائدة؛

'٤' تأييد الجهود العامة الرامية إلى استبقاء الأيدي العاملة المؤهلة؛

'٥' وضع آليات لتبادل الخبرات فيما بين أقل البلدان نموا.

٦- وللإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي أهميتها الخاصة فيما يتصل بتنمية الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري. وللعديد من الوكالات الدولية دور مهم تلعبه ويلزم أن تكون الجهود التي تبذلها جهودا متماسكة لتشـــجيع الاستخدام الأفضل للموارد. واشتراك الأونكتاد حظي بالتأكيد في خطة عمل بانكوك بما تتضمنه هذه الخطـــة مـــن تشـــديد على بناء القدرات وعليه حري بالأونكتاد أن يتخذ، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، المـــبادرات الـــرامية إلى تشجيع الوكالات الدولية والاقليمية على العمل معا في مجال تنمية الموارد البشرية لتلافي الازدواج وخلق سبل التناغم وتوسيع القدرات.

٧- والاقـــتراحات المتعلقة بإجراءات تتخذها الوكالات الدولية ويتخذها بصورة خاصة الأونكتاد ينبغي أن تشمل ما يلي:

(أ) صياغة إطار نموذجي بسياسة عامة لتنمية الموارد البشرية يمكن للبلدان أن تكيفه بحسب ظروفها المحـــلية وكذلـــك مساعدة أقل البلدان نموا على وضع إطار لتنمية الموارد البشرية يضع في الاعتبار الاحتياجات السوقية لأقل البلدان نموا وقدراتها على التعلم فضلا عن قدرات التعلم للأفراد المعنيين بخدمات الدعم التجاري؛

(ب) التشديد على ضرورة قيام الحكومات بإنشاء مجالس وطنية لتنمية الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري، وتطوير هيكل لوكالة وطنية مركزية والمساعدة على وضع الخطط الاستراتيجية عن طريق تحليل وإدماج أفضل الممارسات على المستوى العالمي؛

(ج) تنظيم الاجتماعات والقيام بعمليات التبادل ونشر الممارسات الفعالة بغية الحفاظ على التزام كافة من لهم مصلحة في تنمية التجارة في أقل البلدان نموا، ودعم التبادل الدولي بين أقل البلدان نموا والبلدان المتقدمة والنامية بغية تحسين التجارة الدولية عن طريق تقاسم الخبرات فيما بين الأشخاص الذين يتعاطون خدمات الدعم التجاري؛

(د) تشجيع البلدان النامية على أن تخصص ميزانية كافية للتدريب، يمكن ربطها بتخفيف الديون عن أقل البلدان نموا وذلك لكفالة أن تستخدم الأموال لغرض التدريب وتكملة هذا الجهد بالبحث عن أموال ومساعدة لتحسين القدرة الإدارية وتوفير الفرص التدريبية الأخرى عن طريق برامج المساعدة التي تصمم وتنفذ على النحو الذي يمكن البلدان من الاعتماد على الذات في أقصر وقت ممكن؛

(هـ) تشجيع البلدان المتقدمة على أن تسهم، من خلال الشراكات والتعاون، في تعزيز الكفاءات في البلدان النامية والقيام فيما يتصل بتوفير بأفضل الشروط الشاملة للتدريب في نطاق اتفاقات منظمة التجارة العالمية وبالالتزامات المعقودة في محافل أخرى، بالدعوة لأن يكون دعم تنمية الموارد البشرية مقدما بشكل أكثر تحديدا ويوفر في إطار زمني؛

(و) دعم البرامج الدولية لتدريب المدربين والمساعدة على إنشاء أو تعزيز نظم التدريب الإقليمية لتوفير الفرص التدريبية واستخدام الموارد الاستخدام الأفضل؛

(ز) تقصي دور المجتمعات المحلية فيما يتصل بخدمات الدعم التجاري والسبل التي يمكن أن تسمح بتعزيز تنمية الموارد البشرية من خلال التعاون بين المجتمعات المحلية وتقديم توصيات في هذا الشأن؛

(ح) تيسير البحث الاحصائي في مجال تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية وتحديدا في أقل البلدان نموا بما في ذلك البحث المتعلق بقضايا من قبيل تعليم المرأة والأطفال؛

(ط) التوصية بخطوات وسياسات تتوخاها الحكومات لتشجيع المنافسة فيما بين الهيئات العامة في أقل البلدان نموا يكون من أثرها حفز تنمية الموارد البشرية وفوائد تحصل وتعم خدمات الدعم التجاري.

— — — — —